

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

19 رمضان 1435 - 17 يوليو 2014





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	25



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

إطلاق سراح عضوة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد احتجازها 5 ساعات لقيادتها السيارة بالقطيف

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.an7a.com/145404>

(أنحاء) – متابعات :-

قامت الدوريات الأمنية بتوقيف سيارة بأحد شوارع مدينة صفوى بمحافظة القطيف وتبين أن من تقودها سيدة ، وبالتحقيق تبين أنها عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية تدعي ”عالية آل فريد“. وتم القبض عليها واحتجازها لمدة 5 ساعات بسبب قيادتها السيارة واستدعاء ولي أمر المواطنة، قبل إحالتها إلى الإدارة العامة للمرور بالمحافظة، ليتم اتخاذ الإجراءات الرسمية المتبعة في مثل هذه الحالات بحقها ، حيث تم تسجيل مخالفة مرورية بقيمة 900 ريال و 300 ريال غرامة مالية، وذلك حسب ”عناوين“ .

توقيف عضوة بـ ”حقوق الإنسان“ خلال قيادتها سيارة بمدينة صفوى بالقطيف

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/180436>

ألقت الدوريات الأمنية عصر اليوم (الأربعاء) القبض على عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عالية آل فريد خلال قيادتها سيارتها بأحد شوارع مدينة صفوى بمحافظة القطيف. وكانت الدوريات الأمنية قد اشتبهت في السيارة فجرى استيقافها ومن ثم استدعاء ولي أمر المواطنة، قبل إحالتها إلى الإدارة العامة للمرور بالمحافظة، ليتم اتخاذ الإجراءات الرسمية المتبعة في مثل هذه الحالات بحقها. وكشفت مصادر أن آل فريد جرى توقيفها خلال توجهها إلى المستوصف الطبي الخاص بجمعية الصفا الخيرية، مشيرة إلى أن هذه هي المرة الثانية الذي يتم فيها إيقافها.

هيئة حقوق الإنسان

الشيخ الفوزان: على الدول المسلمة إجبار الأغنياء على كفالة الفقراء

المصدر: جريدة الوئام الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م
[اضغط هنا](#)

جدة - الوئام:

أكد عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان، أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان السعودي، أن الدولة في الإسلام ملزمة بالآلا تترك فقيرا عاجزا عن توفير ما يكفيه لنفسه وعائلته، وأن لها أن تجبر الأغنياء على المساهمة بذلك في حال تقاعسهم عن التحرك، محذرا من ترابط الفقر بالجريمة في المجتمعات.

وشدد الفوزان على أن الدين الإسلامي هو «دين التكافل بمعناه الواسع الشامل»، عاذا إياه «مبدأ أصيلا من مبادئ هذا الدين»، وأضاف أن «الدولة في الإسلام والقادرين من المجتمع لديهم التزام بكفاية المحتاجين ماديا، وذلك بسد حاجات الفقراء والمعوزين، ويتحقق ذلك عمليا عبر ثلاث وسائل هي: الزكاة، والصدقات، والأوقاف».

وأوضح الفوزان، في بحث قدمه في «ندوة البركة» للاقتصاد الإسلامي، المنعقدة مؤخرا بجدة، وتناول فيه دور الدولة والأغنياء في التكافل الاجتماعي، أن الإسلام «عني عناية فائقة بترسيخ التكافل الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية»، مضيفا أن التزام التجار المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية «يجب أن يكون أكثر من غيرهم؛ لأنهم ملزمون بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتهم».

وأبان الفوزان أن الاقتصاد الرأسمالي بدأ يهتم بهذا الجانب بعد الأزمة التي ضربت السوق الدولية والتي قال إن سببها كان «غياب القيم الأخلاقية في الأسواق والمعاملات المالية، وتغليب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، والأخذ بمبدأ الحرية المطلقة للأسواق المالية وأن الأسواق الحرة تصحح نفسها بنفسها»، مؤكدا أن ذلك أدى إلى «غلبة الأنانية والمصالح الفردية وأكل أموال الناس بالباطل وانتشار البيوع المحرمة القائمة على الربا والغرر والميسر».

وأكد الفوزان أهمية الزكاة بقوله: «الزكاة أول تشريع منظم لتحقيق التكافل المادي، أو ما يسمى بالضمان الاجتماعي، الذي لا يعتمد على التبرعات الفردية الوقتية، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة، غايتها الكفاية لكل محتاج، الكفاية في المطعم والملبس والسكن وسائر الحاجات بما يكفل له ولعائلته مستوى معيشيا ملائما من غير إسراف ولا تقتير».

وشدد الفوزان أيضا على أهمية دفع الزكاة في تنشيط العملية الاقتصادية والحركة التجارية عبر تحريك الأموال وتداولها وتنميتها، مما يرفع الإنتاج ويحد من البطالة ويوفر فرص العمل، قائلا: «لو أن أهل الأموال جميعهم أخرجوا زكاة أموالهم لما بقي في المسلمين فقير، وما احتاج فقير إلا بما منع غني».

وأكد الفوزان أنه في حال عدم تمكن الفرد من توفير الكفاية لنفسه، فإن «الدولة المسلمة مسؤولة عنه، وعليها أن توفر ما يكفيه من الطعام والكساء والمأوى»، أما إذا لم تتمكن الدولة من تحقيق ذلك من خلال الموارد المالية المتاحة لها، يصبح من مسؤولية الأغنياء التدخل، مضيفا أن للدولة في حال حاجتها للأموال «الحق في أن تقرر حقوقا إضافية على الأغنياء القادرين في كل بلد».

ولفت الفوزان إلى ترابط الفقر بظاهرة الإجرام، مضيفا أن الفقر والشعور بالظلم الاجتماعي يؤثران في الأمن الخارجي للأمة ويهددان حريتها واستقلالها، محذرا من أن لا مبالاة الأغنياء بما يعيشه الفقراء يزيد من حقد الفقراء عليهم «فتنتشر الفتن وتكثر الجرائم، وخاصة الجرائم المالية من سرقة وغصب ونهب وإتلاف».

واستدل الفوزان على صحة كلامه بما قاله الشيخ محمد الغزالي: «لا أستطيع أن أجد بين الطبقات البائسة الجو الملائم لغرس العقائد العظيمة والأعمال الصالحة.. إنه من العسير جدا أن تملأ قلب إنسان بالهدى إذا كانت معدته خالية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إصلاح سوق العمل بـ 15 بليون ريال.. و 1.4 مليون سعودي في مقابل 9.7 مليون وافد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري
كشفت وزارة العمل أنها تنفق 14.9 بليون ريال سنوياً على إصلاح سوق العمل السعودية، بتنفيذ استراتيجيات التوظيف القصيرة والمتوسطة المدى. (للمزيد).
وأشارت إلى أن السعوديين ظلوا يشكلون الرقم الأدنى في شركات القطاع الخاص بمختلف ألوانها في برنامج «نطاقات». وأفادت بأن عدد السعوديين في شركات القطاع الخاص «النطاق البلاتيني» يبلغ 389.9 ألف سعودي، في مقابل 440.2 ألف أجنبي، ويقل العدد في شركات نطاق «الأخضر المرتفع» إلى 196 ألف سعودي، فيما يرتفع عدد الأجانب إلى 867 ألفاً. وذكرت أن إجمالي السعوديين في القطاع الخاص يبلغ 1.4 مليون مواطن، في مقابل 9.7 مليون وافد، منهم 3.4 مليون في الرياض. وأوضحت إحصاءات حديثة لوزارة العمل أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 2614 ألفاً، وعدد العاطلات 3614 ألفاً، مع ارتفاع نسبة توظيف الإناث بنسبة 723 في المئة حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي ليصل عددهن إلى 398538 موظفة.
وتراوح معدل البطالة للذكور منذ عام 1999 حتى نهاية العام الماضي بين 61 في المئة و 76 في المئة، باستثناء ارتفاع مفاجئ في عامي 2006 و 2007 بلغ 9 في المئة، في حين تصاعد معدل البطالة للإناث من 15.8 في المئة في عام 1999 ليرتفع تدريجياً حتى وصل إلى 33.2 في المئة.
وأصدرت وزارة العمل خلال العام المالي الحالي 102 مليون تأشيرة، منها 950252 ألف تأشيرة عمل، موضحة مبررات إصدار التأشيرات لأسباب عدة، منها التوسع في النشاط بمقدار 219297 تأشيرة لعقود حكومية، إضافة إلى 69 ألف تأشيرة موسمية.

الخفجي: ضبط 18 وافداً يعملون تحت الشمس

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

[اضغط هنا](#)

الأحساء - «الحياة»
أسفرت حملات تفتيشية قام بها مكتب العمل بمحافظة الخفجي، عن ضبط 18 وافداً، يعملون تحت أشعة الشمس في عدد من المنشآت. وأحيلت المخالفات لوكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل، لاتخاذ اللازم بشأنها. وأوضح مدير المكتب نايف الرشدي أن هذه الحملات جاءت تطبيقاً لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس، التي قد تُعرض العمال لأخطار جسيمة، والذي طبقته وزارة العمل على جميع المنشآت، حرصاً على سلامة العاملين وصحتهم.

بدوره، أكد مدير إدارة التفتيش في مكتب العمل بالشرقية حمد الصقور أن «فرق التفتيش في جميع مكاتب العمل في المنطقة تواصل حملاتها التفتيشية لضبط المخالفين للمادة 122 من نظام العمل، التي تنص باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار، وتطبيقاً للقرار الوزاري القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس، واتخاذ أقصى العقوبة بحق مرتكبي هذه المخالفة».

ودعا المدير العام لفرع وزارة العمل في الشرقية محمد الفالح أصحاب المنشآت إلى ضرورة «التقيد بنظام منع العمل تحت أشعة الشمس، وتوفير بيئة عمل آمنة من المخاطر، حتى لا يتعرضوا للعقوبات الصارمة التي قد تؤدي لإغلاق منشآتهم، إضافة إلى الغرامات المالية». وأكد ضرورة التعاون مع الوزارة في الإبلاغ عن مثل هذه المخالفات، على الرقم المخصص «920001173».



• القصيم: ضبط وافد أفريقي يقوم بتهريب العاملات المنزليات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م
[اضغط هنا](#)

بريدة - منصور الفريدي
تمكنت شرطة محافظة البدائع من ضبط وافد أفريقي بعد اتهامه بالقيام بتهريب عاملات منزليات ونقلهن إلى خارج المنطقة للعمل لدى أشخاص آخرين.
وقال المتحدث الرسمي لشرطة منطقة القصيم النقيب بدر السحيباني: «إن شرطة المحافظة تلقت بلاغاً يتضمن قيام أحد الوافدين بمقابلة عاملات منزليات من جنسية أفريقية تمهيداً لنقلهن إلى خارج المنطقة للعمل بطريقة غير نظامية». وقامت شعبة التحريات والبحث الجنائي بالشرطة برصد المتهم (٤٦ عاماً) والتحري عن مركبته التي كان يستخدمها لهذا الغرض وتم القبض عليه أثناء قيامه بنقل إحدى العاملات.
وجرى إحالة المتهم إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لإستكمال إجراءات التحقيق، ولا تزال التحقيقات جارية مع المتهم لمعرفة مدى ارتباطه ببلاغات سابقة من هذا النوع قد يكون أحد أطرافها.



بتوجيه من رئيس المحكمة العامة بالرياض إنهاء مجمل القضايا الأسرية بالمحكمة خلال جلسة واحدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م
<http://www.alriyadh.com/953278>

الرياض - مبارك العكاش
وجه رئيس المحكمة العامة بالرياض الشيخ إبراهيم الحسني كافة أصحاب الفضيلة القضاة العاملين بالمحكمة النظر في قضايا الأحوال الشخصية خلال جلسة واحدة فقط وإنهاء القضايا دون تأخير وضرر لطرفي القضية مع الأخذ في الاعتبار تقريب مواعيد جلسات القضايا التي تحتاج لأكثر من جلسة واحدة، كما أمر الحسني بآلا تزيد جلسات المواعيد لكافة القضايا الأسرية وقضايا الأحوال الشخصية عن ثلاث جلسات في حال تطلب الأمر ذلك في مدة أقصاها شهر. كما وجه

رئيس المحكمة العامة بالرياض كافة قضاة المحكمة بالبت في جميع القضايا التي تهىء الحكم غيابياً. تنفيذ الحكم سريعاً حتى يتسنى لطرفي القضية الاستفادة منه وخاصة المرأة وأتى توجيه رئيس المحكمة العامة بالرياض نظراً لأهمية سرعة الفصل في جميع قضايا الأحوال الشخصية والتي أجازت المرافعات الشرعية فيها وخاصة فيما يخص قضايا الحضانة والزيارة والنفقة نقص المواعيد إلى أربع وعشرين ساعة مع الأخذ في الاعتبار أن ينفذ الحكم سريعاً حتى يتسنى لطرفي القضية الاستفادة من الحكم وخاصة المرأة التي تنتظر مالها من قضايا معلقة بهذا الخصوص وإحضار المدعي جبراً في المسائل الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة ومن عضلها أولياؤها.

وتعتبر هذه الخطوة المهمة من ضمن تعديلات مهمة عديدة أنجزتها وزارة العدل بتوجيهات من الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بهدف النهوض بالمنظومة القضائية في المملكة، حيث دشنت الوزارة مؤخراً دوائر الأحوال الشخصية بمدينة الرياض التابعة للمحكمة العامة بالرياض للنظر في دعاوى الخلافات الزوجية، والطلاق، والنشوز، والخلع، والحضانة، والنفقة، وحقوق الزيارة، والعنف، والإرث، وغيرها من القضايا المتعلقة بالأسرة، والمرأة. وذلك بهدف تسريع قضايا الأسرة داخل أروقة المحاكم، والحد من تأخيرها وتراكمها لأشهر، والبت فيه فيما لا يتعدى شهراً واحداً على الأكثر.

وتتولى دوائر الأحوال الشخصية الفصل في القضايا الزوجية والأسرية بهدف تسريع التقاضي في قضايا المرأة من خلال استخدام برنامج إلكتروني يقرب المواعيد بحيث تنفذ أحكامها فوراً عبر قضاة التنفيذ بالقوة الجبرية، ومنح الخصوصية الأسرية بعيداً عن القضايا الأخرى التي تنتظرها المحكمة.

تجدر الإشارة إلى أن دوائر الأحوال الشخصية في الرياض تستقبل القضايا الأسرية، والخلافات الزوجية حالياً في حدود (100) إحالة يومياً، وتقع في مبنى مستقل عن المحكمة العامة بالرياض.



محافظ الخرج يسلم أربع سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014 م

<http://www.alriyadh.com/953389>

الخرج - فادي المقرن

سلم محافظ الخرج شبيلي بن مجدوع ال مجدوع أمس أربع سيارات من الدفعة الجديدة لأولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة والمخصصة لكل فئات الشلل الرباعي والثلاثي، وذلك بمقر مركز التأهيل الشامل في محافظة الخرج.

وبهذه المناسبة أوضح ال مجدوع أن ذلك يأتي ضمن اهتمامات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله بهذه الفئة الغالية على الجميع وحرصهما على تقديم وتوفير كل الإمكانيات التي يحتاجونها في حياتهم ولأسرهم وهذه الفئة تلقى ولله الحمد كل الدعم والرعاية من قبل ولاية الأمر في هذه البلاد.

واستمع المحافظ إلى شرح من مدير مركز التأهيل الشامل للمعاقين بالخرج حسن المالكي عن تجهيزات السيارات التي روعي فيها أن تتناسب مع حالة المعاق، حيث تم تجهيزها بمقاعد مهياً للنزول أوتوماتيكياً ليحمل المعاق من كرسيه إلى مقعده في السيارة، إضافة إلى تجهيزها بكافة وسائل السلامة الخاصة بالمعاق.

وقد عبر أولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة عن سعادتهم بهذه المبادرة معربين عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على تقديمه كل أنواع الرعاية والعناية بأبنائه من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يسهل عليهم في حياتهم المعيشية والعملية في وقت واحد.

وزارة التجارة تواصل • ضبط الأسواق وتنجح بقوة النظام حملة • لا تسأل عن السعر • تحمي المستهلك من تلاعب البائعين..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.alriyadh.com/953367>

الرياض، تحقيق - راشد السكران
كثفت وزارة التجارة والصناعة من حملاتها التفتيشية لضبط المخالفات داخل الأسواق، وتحديدًا بعد التفاعل الكبير الذي أظهرته مع بلاغات المستهلكين ضمن برنامج "لا تسأل بكم واعرف حقك"، الذي يلزم المحال التجارية بوضع "بطاقة السعر" على البضائع تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء والمصادق عليه بالمرسوم الملكي.
وعملت وزارة التجارة والصناعة "جولات رقابية" مستمرة للتأكد من تطبيق البرنامج، وضبط المحال المخالفة حسب نظام البيانات التجارية الذي يلزم كافة المحلات التجارية على مختلف مستوياتها بكتابة السعر على جميع معروضاتها، كما يقرر عقوبات وغرامات بحق المخالفين، حيث تبلغ قيمة الغرامة في المرة الأولى (1000) ريال على كل صنف لم يلتزم بئنه بالنظام، وعند تكرارها للمرة الثانية (2500) ريال، و (5000) ريال في المرة الثالثة، أمّا إذا تكررت فيتم إغلاق المحل فوراً.
وقد رافق إطلاق البرنامج عدّة رسائل توعوية موجهة للمستهلك، حيث هدفت وزارة التجارة والصناعة إلى تعزيز المبدأ لدى المستهلك والتاجر على حد سواء، لتحقيق مفهوم "لا تسأل بكم واعرف حقك"؛ للحصول على السعر بكل شفافية ووضوح، ولحماية المستهلك من التحايل أو خداعه بعرض أسعار متباينة للصنف الواحد.
"الرياض" رافقت "مفتشي" وزارة التجارة أثناء إحدى الحملات، للتأكد من تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء، وللوقوف على مخالفات عدم وضع بطاقة الأسعار على معروضات المحال التجارية.
مفاجأة ومراوغة
بداية الجولة كانت عبر محل مواد سباكة وكهرباء حيث تفاجأ العامل "جاويد" بمراقب التجارة يسأله عن عدم وضع بطاقة السعر على السلع؟ فقال: "لقد وصلت حديثاً ولم أتمكن من وضع الأسعار عليها"، انتقل بعدها مراقب الوزارة إلى معروضات أخرى في المحل نفسه وبدأ واضحاً أن لها مدة طويلة معروضة على الأرفف، فبين البائع أن هذه فقط لم يوضع عليها السعر وبدأ بالمراوغة!
وأكد مراقب التجارة على أن هذا التحايل من البائعين ليس غريباً ويعرفون كيف يكشفونه ويدينون المخالف بأقواله، موضحاً أن التحايل يدخل مستخدمه تحت طائلة العقوبة باستغلال المستهلكين وبيعهم سلعا خلاف ثمنها الحقيقي، مشيراً إلى أن عدم وضع بطاقة السعر من الباعة لكي يحدد سعر بضاعته وفق شخصية المشتري، وعلى أساسها يحدد البائع السعر، حيث يرفع الأسعار ويبدأ بالتخفيض، لكي يكسب الزبون.
عايد السباعي مُحدثاً للزميل راشد السكران «عدسة - عمار الملحم»
وشدّد المراقب على أهمية وضع بطاقة السعر على جميع السلع والمنتجات المعروضة؛ لأن ذلك ملزم على جميع المحال التجارية دون استثناء، ذاكراً أن وجود بطاقة السعر يساعد المستهلك على المقارنة والحصول على أفضل سعر، وفق ما جاء في نظام البيانات التجارية الذي يلزم جميع المحلات على مختلف مستوياتها بكتابة السعر على جميع معروضاتها.
سلوك حضاري
وقال "عايد السباعي" -مدير مبيعات إحدى صالات السيارات-: إنه لا مبررات لعدم الالتزام ببطاقات السعر على أي بضائع مهما كان نوعها، مضيفاً أن وجود بطاقة السعر مهم ليس للمستهلك فحسب بل وللبائع الصادق في عرض بضائعه،

مؤكداً على أن بطاقة السعر تُعد سلوكاً حضارياً لتنظيم السوق وحماية المستهلك من الغش والتلاعب، ويصب في مصلحة الجميع، مبيناً أن تحديد أسعار السلع نجده مطبقاً في كل الدول المتقدمة، مشيداً بجولات وزارة التجارة المكثفة على الأسواق، ذاكراً أن المستهلك يلعب دوراً كبيراً في هذا الموضوع، حيث بإمكانه عدم الشراء من المحال التي لا تضع بطاقات السعر على معروضاتها، وبهذا سوف يوفر على مراقبي وزارة التجارة متابعة الأسعار، مُشدداً على ضرورة تطبيق الوزارة لقانون بطاقة السعر بحذافيره للحد من التلاعب بالأسعار؛ لأن من حق المستهلك معرفة الأسعار لأي بضاعة يريد شراءها قبل الإقدام على الشراء.

بطاقة السعر تحمي المستهلكين من تلاعب بعض البائعين

تذمر وفرح!

وأبدى عدد من المستهلكين تذمرهم من عدم التزام بعض المحال بإشهار الأسعار على بضائعهم، وفي المقابل أبدوا فرحاً عارماً بجولات مفتشي وزارة التجارة على المحال والأسواق لتطبيق برنامج "لا تسأل بكم واعرف حقك". وأوضح "خالد الجبر" أن عدم الالتزام بإشهار أسعار السلع يجعله يتردد دائماً، وقد يُحجم عن الشراء، لأنه يشك بأن البائع غير محق بالسعر، مضيفاً: "عندما أتناقش مع البائع، ثم يُخفّض لي القيمة إلى حدود النصف، هنا أتوقع أنه غير صادق"، مشيراً إلى أنه عندما يتوجه إلى محل آخر يجد أن السعر يقلّ كثيراً عن المحل السابق الذي لا يضع بطاقة السعر! وأكد "نبيل الزهراني" على أنه لاحظ التزام عدد كبير من المحال بوضع بطاقات السعر على البضائع بخلاف السابق، مضيفاً أنه من المهم تطبيق التجارة للغرامات المالية الفورية للحد من عدم وجود بطاقات السعر على البضائع، مبيناً أن بعض محال الأسواق الكبيرة التي تباع المواد الغذائية لم يلتزموا بوضع السعر على بضائعهم، واكتفوا بوضعها على الرف الذي يوجد فيه أخرى وقد تتداخل الأسعار، وهذا يدخل فيه نوع من الغش؛ حيث أن الأسعار في "الكاشير" قد تختلف عنها على الرف!

تعاون المستهلك

وتمنى "عبد الرحمن الأنصاري" استمرار جولات وزارة التجارة بالتفتيش على المحال ليس فقط لوضع بطاقات الأسعار، بل ورصد أي مخالفة قد يرتكبها الباعة بحق المستهلكين، مضيفاً أنه بحكم خبرته في برامج "اليوتيوب" فسوف يعمل مقاطع لحملات وزارة التجارة، وانتاجها على هيئة حلقات كي يستفيد منها المستهلكون، وتكون رادعاً للباعة الاستغلاليين، مبيناً أنه من المتابعين للمراقبين وجولاتهم على المحال التجارية، للتأكد من وجود بطاقات السعر وعدم وجود ممارسات "غش" أو تحايل على المستهلكين، مُشدداً على أهمية تعاون المستهلك بالإبلاغ عن أي مخالفات؛ لأنه يعد مراقباً ويسهم في ضبط عمليات البيع والشراء والبعد عن المخالفات، شاكراً وزارة التجارة التي لن تتهاون في إيقاع العقوبات النظامية على المخالفين.

مراقب يستخدم التقنية خلال ضبط المخالفات عبر إحدائيات المواقع

استخدام التقنية

اللافت للنظر وجود التقنية في كافة أعمال المراقبين، حيث كانوا يحملون أجهزة "آيباد" لتسجيل المخالفات من خلالها، ووضع إحدائيات المواقع التجارية للتأكد من مطابقتها مع رخصة المحل والسجل التجاري، والتأكد من أن البائع الوافد على كفالة مالك المحل أم لا، وهذه الإجراءات التقنية في ضبط المخالفات مكنت فرق الرقابة الميدانية من متابعة جميع المخالفات عبر إحدائيات المواقع للمحال، وتم من خلالها تحرير المخالفات، ومن خلال الحملة تم ضبط عدد من المحال التي لم تلتزم بنظام وضع بطاقة السعر، وتم تحرير غرامات مالية فورية عليها بواقع (1000) ريال على كل صنف من الأصناف، التي لم يوضع عليها السعر.

ألو 1900

وشهدت "الرياض" تحرير العديد من المحاضر بحق المخالفين تطبيقاً لقرار وزارة التجارة والصناعة الذي يقضي بإلزام كافة المنشآت والأسواق والمحال التجارية على مختلف مستوياتها بوضع بطاقة السعر على معروضاتها مع السلع، وتطبيق العقوبة المنصوص عليها جراء أي مخالفة، حيث تبلغ قيمة الغرامة في المرة الأولى (1000) ريال على كل صنف لم يلتزم بئنه بالنظام، وعند تكرارها للمرة الثانية (2500) ريال، و (5000) ريال في المرة الثالثة، أما إذا تكررت فيتم إغلاق المحل فوراً.

ووجه أحد المراقبين دعوة للمستهلكين بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة للإبلاغ عن أي محل لا يلتزم بوضع بطاقة السعر على معروضاته، ويمكن الإبلاغ عن أي مخالفة في هذا الخصوص من خلال الاتصال على الرقم (1900)، أو

استخدام الأجهزة الذكية وتنزيل برنامج استحدثته الوزارة وتحميله والتواصل من خلاله مع بلاغات الوزارة وتزويدهم بالصور وغيرها من المستندات.

واستحدثت وزارة التجارة والصناعة هذه الحملة التوعوية "لا تسأل بكم واعرف حقك"؛ لتعريف المستهلك بحقه في الحصول على السعر بكل شفافية ووضوح دون الحاجة للسؤال عن الأسعار، وحمايته من التحايل في عرض السعر أو خداع المستهلكين بعرض أسعار متباينة للصنف الواحد باختلاف المستهلك، حيث تتضمن الحملة عدة رسائل توعوية للمستهلك مصحوبة بجولات رقابية مكثفة تهدف منها الوزارة إلى تعزيز المبدأ لدى المستهلك والتاجر على حد سواء. غرامة وإغلاق المحل

وأكدت وزارة التجارة والصناعة على كافة المحال والمنشآت التجارية ومنافذ البيع على مختلف مستوياتها بالالتزام بوضع بطاقة السعر على جميع السلع والمنتجات المعروضة، مُشددةً على أنها ستستمر في ضبط مخالفات المحال التجارية التي لا تنقيد بوضع بطاقة السعر على معروضاتها من السلع، وإحالة المخالفين للجهات المختصة ومضاعفة الغرامة في حال تكررها وقد تصل إلى إغلاق المحلات المخالفة لمدة قد تصل إلى عام. وتتعاون العديد من القطاعات مع وزارة التجارة في هذا المجال، حيث أكدت الغرف التجارية في المملكة على منتسبيها الالتزام بوضع بطاقة السعر على معروضاتها التجارية، وهي خطوة تهدف إلى تعزيز رقابة وزارة التجارة على الأسواق المحلية، وهذا التعاون يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء والقاضي ببدء وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه بمتابعة التزام المحال التجارية على مختلف مستوياتها وأنشطتها بكتابة بيان السعر على جميع معروضاتها وضبط أي مخالفة تتعلق بذلك. وشددت الغرفة التجارية في تعاميم وزعتها على غرف المناطق على المحال والمنشآت التجارية على مختلف أنشطتها بأهمية وضع بطاقة السعر على جميع معروضاتهم واتخاذ الوسائل اللازمة للتنقيد به؛ حتى لا يتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام البيانات التجارية في حق المخالفين.



تقرير: 1.2 مليون عدد المتقاعدين بحلول 202

8.1 % عائد استثماراتها في 2013

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

[اضغط هنا](#)

محمد سعيد الشريف - جدة

أظهر تقرير مؤسسة التقاعد السنوي لنهاية عام 2013م أن عدد المتقاعدين بالسعودية بلغ بنهاية العام الماضي 617.1 ألف متقاعد، مقارنة بنحو 568.8 ألف بنهاية عام 2012، بزيادة قدرها 48.3 ألف متقاعد. وأوضح التقرير تحقيق المؤسسة عائداً إجمالياً قدره 8.1% حتى نهاية 2013م على استثماراتها.

وأشار التقرير إلى أن عدد المتقاعدين يشهد نمواً سنوياً متسارعاً، مشيرة إلى أنه إذا استمر النمو على نفس الوتيرة قد يصل عدد المتقاعدين بنهاية العشر سنوات المقبلة إلى 1.2 مليون متقاعد.

وقالت المؤسسة في تقريرها إن إجمالي المبالغ التي تم صرفها على المتقاعدين حتى نهاية عام 2013 بلغ حوالي 441 مليار ريال، صرف منها عام 2013 نحو 45.3 مليار ريال مقارنة بمبلغ 44.6 مليار ريال عام 2012،

وأظهر التقرير أن عدد المتقاعدين الذكور بنهاية عام 2013 شكل الغالبية العظمى من إجمالي عدد المتقاعدين، حيث بلغ عددهم 566.2 ألف متقاعد ما يمثل نحو 92% من إجمالي المتقاعدين، بينما بلغ عدد المتقاعدات الإناث 50.8 ألف ما يمثل نسبة 8% من إجمالي المتقاعدين.

واستحوذت منطقة الرياض على أكبر عدد من المتقاعدين حيث بلغ عددهم 154.3 ألف متقاعد ما يمثل نسبة 25% من إجمالي المتقاعدين في المملكة، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ 147.4 ألف متقاعد ما يشكل نسبة 24% من إجمالي المتقاعدين.

واستحوذ سلم الأفراد العسكريين على أكبر نسبة من إجمالي المتقاعدين لمختلف السلالم الوظيفية حيث بلغت نسبته 52 % من إجمالي المتقاعدين، يليه من أحيلا للتقاعد على سلم المستخدمين حيث بلغت نسبتهم 15 %، ثم من أحيلا للتقاعد على سلم الوظائف التعليمية بنسبة 13 %.

وتمثل الزيادة في عدد المتقاعدين حسب سلم الوظائف الصحية أعلى نسبة زيادة حيث بلغت 14.5 %، يليها سلم الوظائف التعليمية بنسبة 13 %.

وبلغ إجمالي عدد المتقاعدين بسبب العجز 36.578 متقاعدًا وكان معظمهم ممن تقاعد بسبب عجز جزئي حيث بلغ نسبتهم 84 % من إجمالي عدد المتقاعدين في حين بلغ نسبة ممن تقاعد بسبب العجز الكلي 9.7 %.



• ساب“ يرفع مرضى الفقراء بجازان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

[اضغط هنا](#)

قدم البنك السعودي البريطاني (ساب) دعمه لجمعية الإحسان الطبية الخيرية بمنطقة جازان، من خلال رعايته لمشروع (شفاء) لعلاج المرضى الفقراء في منطقة جازان.

ويهدف المشروع إلى تمكين المريض من العلاج في الوقت المناسب وتحمل الأعباء المالية عنه، والتخفيف من تفاقم الأمراض لدى المرضى الذين لا يملكون قيمة العلاج، والإسهام في الاستقرار النفسي للمريض وأسرته، والارتقاء بصحة المجتمع عند توفير أسباب الشفاء للمحتاجين، وإحياء التكافل بين شرائح المجتمع.

وتأتي هذه المبادرة من ساب امتدادًا للتعاون المشترك بين البنك والمراكز الإنسانية والاجتماعية المتعددة، التي تتولى العناية بأبناء المجتمع ممن هم بحاجة للرعاية والاهتمام، وذلك من خلال توفير الاحتياجات الخاصة التي تؤهلها للقيام بدورها في خدمة رعاياها وتأدية أعمالها على أكمل وجه. وتعتبر جمعية الإحسان الطبية الخيرية بمنطقة جازان إحدى المؤسسات الرائدة التي تعنى بتقديم الخدمات الطبية المجانية للمرضى الفقراء في المنطقة، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية. ويهدف ساب من خلال هذا المشروع إلى تعزيز التعاون مع الجمعية ومساندتها لتحقيق أهدافها النبيلة.



اعتماد المشروعات التقنية لتطوير التعليم وشبكة لربط

المدارس والإدارات

27 ألف معمل حاسب آلي للمراحل الثلاث و“واي فاي“ بكل مدرسة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

[اضغط هنا](#)

المدينة - جدة

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم مشروعات التقنية ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، مؤكداً سموه العزم على تحويل جميع المدارس إلى مدارس تقنية وتزويدها بأحدث ما وصلت إليه الاكتشافات التقنية، لإعداد الأجيال للمستقبل، وكي تكون المملكة نموذجاً يحتذى به. وتهدف هذه المشروعات إلى دعم عملية التعليم والتعلم ومن ذلك إطلاق برامج التعلم والتدريب الإلكتروني، وربط الطالب بالتقنية عملياً بما يساعد على الاستيعاب والتطبيق والاستفادة من مصادر المعرفة. وتشمل المشروعات التقنية تنفيذ «شبكة التعليم العام» التي تربط جميع المدارس والإدارات بشبكة تتصل بمراكز البيانات، وتوصيل خدمات الإنترنت عالية السرعة، وتوفير تطبيقات الوزارة وأنظمتها لجميع المدارس والإدارات، علاوة على توفير الشبكة المحلية داخل المدارس، وتغطيتها بشبكة لاسلكية داخلية «واي فاي» مع توفير جميع متطلبات الشبكة مثل أجهزة المبدلات الرئيسية والفرعية ومبدلات التوزيع وأجهزة الموجهات، وإنشاء مركز إدارة ومراقبة الشبكات وأجهزة وبرامج آمنة للمعلومات. كما تشمل المشروعات تأمين معامل حاسب آلي لجميع مدارس التعليم العام بمعدل واحد لكل 10 طلاب، منها الثابت والمتنقل بين المدارس، ويصاحب ذلك تدريب معلمي ومعلمات الحاسب والمدرسين والمشرفات على البرامج المصاحبة للمنهج، علاوة على توفير أجهزة لوحية داعمة لمعامل الحاسب في المرحلتين المتوسطة والثانوية. ويُقدّر عدد معامل الحاسب الآلي التي سيتم توفيرها خلال مراحل تنفيذ المشروع بـ 27.046 معملاً منها 14000 في المرحلة الابتدائية و 7898 في المتوسطة و 5148 معملاً في الثانوية. وكان سموه قد ناقش خطة التنفيذ المقترحة والبرنامج الزمني ليكتمل هذا المشروع خلال المدة المقررة لبرنامج الدعم - بإذن الله - وذلك خلال ورشة النقاش التي عقدت بمشاركة نائب الوزير الدكتور خالد السبتي، ونائب الوزير لشؤون البنين الدكتور حمد آل الشيخ ونائب الوزير لشؤون البنات نورة الفايز، ووكيل الوزارة للشؤون المدرسية الدكتور سعد الفهيد، ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية المهندس محمد الشثري والمشرف العام على المركز الوطني للمعلومات التربوية الدكتور جابر الله الغامدي.



خادمة إثيوبية تعتدي على مسنة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712840.htm>

عكاظ (الطائف)

ضبطت شرطة محافظة الطائف خادمة من الجنسية الإثيوبية اعتدت على كفيّتها المسنة، ما أدى لإدخالها المستشفى لتلقي العلاج، فيما يجري إحالة كافة أوراقيها إلى جهة الاختصاص. وبحسب المصادر أبلغ ذوو المسنة غرفة العمليات الأمنية بشرطة الطائف عن إصابة والدتهم في مواقع متفرقة من جسدها بعدما تعرضت للضرب من قبل خادمتها الإثيوبية، وبعد مباشرة البلاغ تم ضبطها وعقب تفتيش غرفتها عثر على عدد من الأكسسوارات لحفيدات المسنة، بالإضافة للعديد من الأوراق والرسائل، التي تتوقع العائلة أن تكون طلاسماً، حيث يجري التحقق من مصدرها ومحتواها. وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم عاطي بن عطية القرشي أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة الطائف تبليغت البارحة الأولى من قبل مواطنة تفيد قيام مكفولتها بالاعتداء عليها بالضرب، مؤكداً إحالة المواطنة للمستشفى وحالتها مستقرة، فيما تم التحفظ على العاملة وإحالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص لإكمال اللازم.

مفاوضات لاستقدام العمالة المنزلية من النيبال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712712.htm>

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

أكد مصدر مسؤول بوزارة العمل عن رغبة المسؤولين بدولة النيبال التفاوض على الاتفاقية التي أرسلتها وزارة العمل في وقت سابقاً وذلك من أجل السماح باستقدام العمالة المنزلية، بعد قيام الحكومة النيبالية بمطالبتها بإيقاف إصدار تأشيرات العمالة المنزلية الفردية من نيبال، واشترطها للسماح لعمالها بالسفر للمملكة بعد الانتهاء من إجراءات توقيع اتفاقية شاملة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية بين البلدين. وأوضح المصدر أنه من المقرر والمتوقع أن يتم بدء التفاوض مع المسؤولين في النيبال خلال الفترة المقبلة بعد عيد الفطر المبارك.

يأتي هذا بعد أن أكدت الوزارة خلال الفترة الماضية رغبتها في توسيع دائرة الاستقدام للعمالة المنزلية وهو ما تم فعلاً بعد نجاح المفاوضات مع كل من «الهند، اندونيسيا» وبدء الاستقدام من الأولى وفي انتظار بدء الاستقدام أيضاً من اندونيسيا. وقد بدأت وزارة العمل متمثلة في وكالة وزارة العمل للشؤون الدولية سابقاً بإرسال اتفاقيات أيضاً لكل من الدول «سيريلانكا، لاوس»، إضافة للتواصل مع دولة قرغيزيا. وقد اشتكى العديد من المواطنين خلال الفترة السابقة والذين حصلوا على تأشيرات استقدام عمالة فردية رفض الحكومة هناك التصريح للعمالة بالسفر قبل توقيع اتفاقية شاملة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية، مع إمكانية تحويل تأشيراتهم إلى دولة أخرى في حال رغبوا في ذلك لتفادي التأخير في إنجازها، أو الانتظار لحين توقيع تلك الاتفاقية.



القرشي: القضية أُحيلت لهيئة التحقيق والادعاء العام

ممرضة سعودية: منومٌ بمستشفى الملك فهد حاول الاعتداء

عليّ بآلة حديدية

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://sabq.org/Mqggde>

سعود الدعجاني، محمد الزهراني- سبق- جدة:

تقدمت ممرضة بمستشفى الملك فهد بجدة بشكوى رسمية للجهات الأمنية ضد مريض منوم بقسم الجراحة العامة في المستشفى، قالت إنه حاول الاعتداء عليها بالضرب بألة حديدية، وسط شكوى عدد من الممرضات منه، ورفضه الخروج الذي كُتب له منذ خمسة أشهر، بحجة أنه بحاجة للعلاج.

وعلمت "سبق" أن ممرضة سعودية تعمل بمستشفى الملك فهد تقدمت بشكوى رسمية لشرطة الشرفية، تتهم فيها مريضاً منوماً بقسم الجراحة العامة بمستشفى الملك فهد بجدة بمحاولة الاعتداء عليها بألة حديدية، وطلب منها مغادرة غرفة التنويم، بعد أن دار نقاش بينه وبينها، حين سحب الإبرة المغذية من يد مريض آخر طالباً مساعدته وخدمته، ثم أخذ الآلة الحديدية الخاصة بالمغذية، وحاول ضربها؛ فتقدمت بعدها للجهات الأمنية، وحُلت قضيتهما للادعاء العام. وقدم عدد من الممرضات شكوى لإدارة المستشفى من سوء تصرفات المريض، وأنه دائماً ما يفتعل المشاكل معهن، مبينة أنه دخل المستشفى لارتفاع في درجة الحرارة والتهاب فيروسي، وعولج لمدة شهر، وأعطى خروجاً، لكنه رفض نهائياً، مبينة أنه بحاجة للعلاج، ولا يستطيع الخروج. من جانبه، صرّح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة، المقدم دكتور عاطي بن عطية القرشي، بأن الجهات الأمنية بشرطة جدة بُلغت من قِبل مواطنة تعمل بأحد المستشفيات بجدة، بقيام أحد المرضى المنومين بالمستشفى بتهديدها والتلفظ عليها، مؤكداً أنه جرى سماع أقوال أطراف القضية، وإحالة كامل الأوراق لهيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اللازم بحكم الاختصاص.



يفتح المجال لفرص عمل للسيدات في المجال التي لا يشملها "التأنيث" غرامات صارمة للمخالفات في مسودة قرار بشأن عمل المرأة على بوابة "معا"

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

<http://sabg.org/Cpggde>

سبق- أبها:

حذرت مسودة قرار وزاري ينظم عمل المرأة السعودية داخل المراكز التجارية المغلقة للنقاش المجتمعي من خلال بوابة "معا" الإلكترونية: www.ma3an.gov.sa، من مخالفة المنشأة لهذا القرار، لافتة إلى أن أي منشأة مخالفة ستطبق في حقها عقوبات تتمثل في غرامة مالية لا تقل عن ألفي ريال ولا تتجاوز خمسة آلاف ريال طبقاً للمادة "239" من نظام العمل، والجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم "50" وتاريخ 21-4-1415هـ، وفق الإجراءات الواردة فيه. وتنص المادة أيضاً على الحرمان من الاستقدام، ومنع تجديد الإقامات ونقل الخدمات، وكذلك الحرمان من الدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للمخالفة الأولى وخمس سنوات للمخالفة الثانية. وتناولت المسودة العقوبات التي تفرض على العاملات اللاتي يتعاون مع المنشأة في التوظيف الوهمي؛ إذ يتم حرمان العاملة من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وقد كشف وكيل وزارة العمل المساعد الدكتور فهد التخفي، لـ "سبق" عن تقديم وزارة العمل ودعوة المجتمع إلى المشاركة في مناقشة هذه المسودة وإبداء الآراء؛ حيث إنه من المنتظر أن يفتح القرار المرتقب نافذة جديدة لتوفير فرص عمل نسائية مناسبة للمواطنات في المراكز التجارية المغلقة في المحلات التي لا يشملها تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، في إطار حرص الوزارة على التشاركية بما يسهم في تحقيق التكامل لاتخاذ القرارات. وقال التخفي إن مسودة القرار المعروضة على بوابة "معا"، تتضمن إضافة المحلات والأكشاك المرخص لها بالبيع أو تقديم خدمات للنساء أو العائلات داخل المراكز التجارية المغلقة، إلى منظومة محلات بيع المستلزمات النسائية بأقسامها

المختلفة التي سبق وأعلنت عنها الوزارة من قبل، كما احتوت المسودة الجديدة على أنّ توظيف العاملات في المحلات أو الأكشاك في المراكز التجارية المغلقة؛ حيث إنه لا يتطلب الحصول على تصريح مسبق من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، في حين أنّ العمل في هذه الأماكن قاصر على المواطنين فقط.

وبين أن المسودة اشتملت على عدد من الضوابط على أصحاب العمل منها، قصر خدمة العاملات للنساء والعوائل فقط، وتوفير مقاعد للعاملات للجلوس عليها، وتوفير مكان مخصص للعاملات لأداء الصلاة والاستراحة ودورات المياه، ما لم يكن هناك مكان مناسب لا يبعد أكثر من خمسين متراً عن المحل، إضافة إلى حظر تشغيل العاملات قبل الساعة التاسعة صباحاً وبعد الساعة الحادية عشرة مساءً، وعدم توظيف عاملين وعاملات معاً في المحلات أو الأكشاك الخاضعة لهذا القرار.

مما يذكر أنّ "معا" هي بوابة المجتمع للمشاركة في مبادرات سوق العمل، وتهدف لرصد جميع المبادرات والمقترحات المرسلّة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها رسمياً، من أجل فتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، ولتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والمواطنين فيما يختص بسوق العمل والعمال ومنشآت الأعمال.



يتم إلّاؤها جانب مركز الرعاية الأولية الجنوبي أهالي بيش: خطر النفائات الطبية يتربص بأطفالنا

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://sabq.org/Gmggde>

فهد كاملي- سبق- جازان:

عبّر عدد من مواطني محافظة بيش بجازان عن مخاوفهم من انتشار الأمراض، وخصوصاً بين الأطفال؛ نتيجة رمي نفائات طبية بجانب مركز الرعاية الأولية الجنوبي بمحافظة بيش، وتركها لعدة أيام دون العمل على إزالتها أو دفنها بطريقة علمية تحول دون التسبب بأية أمراض.

ووفق مجاورين للمركز فإن شركة الخدمات المساندة التي تعمل على نظافة المستشفى، يقوم بعض العاملين فيها بإلقاء تلك النفائات دون أدنى مسؤولية أو رقابة من قبل إدارة المركز على تلك النفائات، التي يجب فرزها سابقاً قبل التخلص منها.

ولفت المواطن حسين جعفري أحد المجاورين للمركز إلى قيام الأطفال بالعبث واللعب بالمواد الطبية التي تم رميها بجانب المركز، مثل: الحقن الطبية، وبقايا العمليات الصغيرة، ومواد سامة خطيرة، مما يتسبب لهم في العديد من الأمراض التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم.

وأضاف "جعفري" أنه تقدم بعدد من الشكاوى إلى مدير المركز، إلا أن شكواه لم تلقَ آذاناً صاغية وعدم سماع شكواه وحلها، وسط تجاهل من قبل موظفي وعمال النظافة الذين يصرون على تكرار إلقاء تلك النفائات الخطرة خارج حدود المركز، دون أدنى مراقبة من قبل المسؤولين الإداريين في المركز ومراقبي شركة الخدمات المساندة لهم. وتعد النفائات الطبية من أخطر القضايا التي طفت على السطح في المجتمع السعودي، بعد قيام مستشفيات خاصة بالتخلص من النفائات الطبية في الحاويات، دون اتباع القواعد والتعليمات التي تشترط حرقها والتخلص منها بواسطة حارقات خاصة.

وكانت وزارة الصحة أوجدت نظاماً خاصاً لإدارة النفائات الطبية والتخلص منها لكل المستشفيات والمختبرات الطبية التي تتعامل مع المواد التي تأخذ عدة أشكال، والتي من الممكن أن تسبب تلوثاً للبيئة أو تلحق الضرر بصحة المواطن.

اختلاف في البيانات الشهرية بين مؤسسة النقد ووزارة العمل

تراجع أجور السعوديين 1 % وارتفاع مرتبات الوافدين 25 %

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868053.html

* طلال الصباح من الرياض

أظهر رصد لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية" تراجعاً طفيفاً في متوسط الأجور الشهرية للسعوديين العاملين في القطاع الخاص (ذكور وإناث) بنسبة 1 في المائة خلال عام 2013، حيث سجل المتوسط في العام الماضي 4748 ريالاً مقارنة بـ 4801 ريال في 2012.

وجاء التراجع رغم ارتفاع متوسط الأجر الشهري للذكور السعوديين بنسبة 1 في المائة، ما يعادل 40 ريالاً والإناث السعوديات بنسبة 21 في المائة بما يعادل 540 ريالاً، إلا أن الإجمالي تراجع بنسبة 1.1 في المائة. وبلغ متوسط الأجر الشهري للذكور 5355 ريالاً في 2013، بينما بلغ 5315 ريالاً في 2012، أما الإناث فقد بلغ متوسط الأجر الشهري 3153 ريالاً في 2013 و 2613 ريالاً في 2012. وارتفع عدد المشتغلين السعوديين في القطاع بنسبة 29 في المائة بما يعادل 332.2 ألف مشغول، وجاءت الزيادة الأكثر في الإناث، حيث ارتفع عدد المشتغلين منهم في 2013 بنسبة 85 في المائة بما يعادل 182.7 ألف عامل.

أما في الذكور فقد ارتفع عدد المشتغلين في 2013 بنسبة 16 في المائة بما يعادل 149.5 ألف مشغول. وبلغ عدد المشتغلين الإناث في 2013، نحو 398.5 ألف مشغولة مقارنة بـ 215.8 ألف مشغولة، بينما بلغ عدد الذكور نحو 1.1 مليون مشغول في 2013، مقارنة بـ 918.8 ألف عامل في 2012.

أما فيما يخص المشتغلين الوافدين فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري لهم بنسبة 25 في المائة بزيادة قدرها 236 ريالاً، من مستوى 1341 ريالاً في 2012، إلى مستوى 1808 ريالاً في 2013. وارتفع متوسط الأجر الشهري للذكور الوافدين بنسبة 25 في المائة 234 ريالاً، حيث بلغ المتوسط في 2013، 1168 ريالاً مقارنة بـ 934 ريالاً في 2012.

أما المشتغلون الإناث فقد بلغ المتوسط الشهري لأجورهم في 2013، 1808 ريالاً مقارنة بـ 1341 ريالاً في 2012. وارتفع عدد المشتغلين غير السعوديين بنسبة 12 في المائة، بزيادة قدرها 859.9 ألف مشغول، حيث بلغ عددهم في 2013، نحو 8.2 مليون مشغول مقارنة بـ 7.4 مليون مشغول في 2012. وجاءت معظم الزيادة من المشتغلين الذكور، حيث ارتفع عددهم بنسبة 11 في المائة، ما يعادل 807.2 ألف عامل، ليبلغ عددهم في 2013، نحو 8.1 ألف عامل بينما في 2012 نحو 7.2 مليون عامل.

أما الإناث فقد ارتفع عددهم بـ 52.7 ألف عامل، بنسبة زيادة قدرها 48 في المائة، من 108.7 ألف عامل في 2012 إلى 161.4 ألف عامل في 2013. وأظهر الرصد أيضاً، اختلافاً في بيانات الأجور الشهرية بين مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" ووزارة العمل، حيث تظهر بيانات المؤسسة أن متوسط الأجور الشهرية للمشتغلين في القطاع الخاص 2962 ريالاً، بينما تظهر الوزارة أن المتوسط 2134 ريالاً، أي أن هنالك فرقاً قدره 828 ريالاً.

يذكر، أن وزارة العمل هي مزود "ساما" ببيانات المشتغلين ومتوسط أجورهم، وذلك لتتشرها المؤسسة في النشرة الإحصائية الخاصة لها. وكشف الرصد أيضاً، أن السعوديين المشتغلين في القطاع الخاص أصحاب المهن الاختصاصية في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية الأعلى من حيث متوسط الأجر الشهري مقارنة بالمهن الأخرى بمتوسط قدره 9357 ريالاً. يليهم المديرون ومديرو الأعمال بمتوسط قدره 6970 ريالاً، ثم مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية بمتوسط 5047 ريالاً، ثم المهن الهندسية الأساسية المساعدة بـ 4811 ريالاً، ثم الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بمتوسط يبلغ 4357 ريالاً.

يليه المشتغلون بالمهن الكتابية بـ 4301 ريال، ثم مهن الخدمات ومهن البيع ومهن الزراعة بمتوسط قدره 4289 ريالاً و 3188 ريالاً و 2996 ريالاً على التوالي. أما المشتغلون الوافدون فجاء المديرون ومديرو الأعمال الأعلى بمتوسط الأجر الشهري مقارنة بالمهن الأخرى، حيث بلغ متوسط أجر المديرين ومديري الأعمال عند 3696 ريالاً. يليهم الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بـ 2774 ريالاً، ثم الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية والمهن الكتابية بمتوسط وقدره 1641 ريالاً لكل، ثم مهن البيع بـ 1277 ريالاً. ثم مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية بمتوسط قدره 1149 ريالاً، ثم المهن الهندسية الأساسية المساعدة ومهن الخدمات ومهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد بمتوسط 1149 ريالاً و 929 ريالاً و 828 ريالاً و 736 ريالاً على التوالي.



80 ٪ من الأطفال المدخنين تكون الأم مدخنة

مدير "نقاء": 331 طفلاً دون الـ 13 سنة "مدخنون" خلال عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868097.html

أمل الحمدي من جدة

تمكنت الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين "نقاء" من علاج 240 طفلاً دون سن الـ 13 عاماً من أصل 331 زاروها خلال عام من أجل الإقلاع عن التدخين، وكشفت لـ "الاقتصادية" محمد سليمان المعيوف مدير عام الجمعية، أنه ثبت إقلاع 80 في المائة منهم، بينما 20 في المائة عادوا للتدخين لعدم وجود بيئة تساعد على الإقلاع، مؤكداً تزايد عدد الأطفال المدخنين، وانخفاض الفئة العمرية لهم إلى ثماني سنوات بعد أن كانت 13 عاماً، واصفاً ذلك بالمعدل "الخطير". وأرجع أسباب التدخين إلى عدة أمور تنصدها القدوة خاصة الأم، مبيناً أنه بحسب الدراسات التي قامت بها الجمعية، أثبتت أن 80 في المائة من الأطفال المدخنين تكون الأم مدخنة، و 20 في المائة إذا كان الأب مدخناً، والسبب أن الأطفال في العمر المبكر يكون اختلاطهم بالأم أكثر، إضافة إلى تعميق مبدأ الرجولة لدى الأطفال بهذه الأمور، خاصة بالأسر التي تعاني تفككاً، والانفتاحية التي يعيشها العالم عبر قنوات الإعلام والتواصل المختلفة، إضافة إلى رخص سعر التبغ في المملكة، فالبلغ المخصص منخفض جداً وبمتناول الأطفال، مبيناً أن المملكة تعد ثاني دولة في العالم تفرض ضرائب منخفضة بعد بنجلادش.

وشدد المعيوف على ضرورة رفع أسعار الدخان أسوة بدول العالم، سواء المتقدم والمتأخر التي تفرض ضرائب عالية على التدخين لارتفاع الأضرار منه، لذلك لا بد من إعادة النظر في سعر الدخان في المملكة. وقال إن تدخين الأحداث والمراهقين والطلاب بات شبيهاً مزعجاً، الأمر الذي يتطلب تحركاً مجتمعياً لمواجهة هذا الخطر، خصوصاً من أولياء الأمور والمعلمين والجهات العاملة في مجال مكافحة التدخين.

وأشار المعيوف إلى أن هناك مشروعا كبيرا سينطلق (مشروع حماية) مع بداية العام الدراسي لتوعية طلاب وطالبات المدارس الابتدائية في الرياض بهدف تحصين الطلاب والطالبات من مخاطر التدخين والحملات الترويجية التي تدعو إليه، وغرس صور ذهنية سيئة عن التدخين في عقول الأطفال والطلاب.

وتقيم "نقاء" المشروع بالتعاون مع أوقاف محمد بن عبد العزيز الراجحي، ويستهدف المشروع 325 ألف طالب وطالبة في 1300 مدرسة ابتدائية في مدينة الرياض لتوعيتهم بأفة التدخين وآثارها الضارة على صحة المجتمع بطرق إبداعية وأساليب جذابة تتناسب وطبيعة المرحلة، وسينفذ المشروع في مرحلته الأولى في 208 مدارس.

ويشمل المشروع العديد من الفعاليات التربوية والتوعوية والترفيهية للأطفال، وتقديم آلاف الجوائز التشجيعية للطلاب والطالبات المشاركين في المدارس المستهدفة. ورفعت "نقاء" شكرها وتقديرها لأوقاف محمد بن عبد العزيز الراجحي لتبنيها هذا المشروع ودعمه، احتساباً منهم للأجر، وطلباً للمثوبة من الله تعالى، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي

والمساهمة والشراسة مع جمعية نقاء لإنشاء جيل صحي نقي يعرف مصالح دينه ووطنه، فلهم أجر كل فرد من أعضاء هذا المجتمع المبارك.

إلى ذلك، تمكنت "نقاء" من مساعدة طفل على الإقلاع عن التدخين عبر خضوعه لبرنامج علاجي في عيادتها التابعة للمركز الرئيس في الرياض. والطفل (م. أ) الذي يبلغ من العمر 11 عاما ظل يتعاطى التدخين وهو في الثامنة من عمره حتى أصيب بالإدمان لتعاطيه الدخان ثلاث سنوات متتالية دون أن تعلم عنه أسرته. وحضر الطفل إلى عيادات "نقاء" برفقة والده الذي بدا على ملامحه الانزعاج من إدمان ولده للدخان، وتم إجراء الفحص وقياس كفاءة الرئتين اتضح من خلالها أن الابن كان يتعاطى منذ فترة، نظرا لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الرئتين وبعد الخضوع للعلاج خلال فترة أسبوع أقطع الطفل عن التدخين، وبعد متابعته خلال فترات متلاحقة اطمأن الطبيب المختص في "نقاء" على إقلاعه تماما وتخلصه من الآثار الانسحابية للنيكوتين.



إيقاف الخدمات عن المنشآت غير المتميزة

فتح المنافسة بين مكاتب الاستقدام بالإفصاح عن تكلفة العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868055.html

خالد الصالح من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل بأن مطلع شوال المقبل ستلزم الوزارة جميع مكاتب الاستقدام بتحديد التكاليف التي تطلبها لاستقدام العمالة من جميع الدول المرسلة للعمالة، بحيث ترفع الأسعار التي تضعها وتعلن عنها رسميا في موقع "مساند".

وأضاف أنه سيتم إيقاف خدمة الاستقدام عن المكاتب التي ستمتنع عن الإفصاح عن أسعارها، كاشفا في ذات الإطار عن خطة قريبة ستشرع فيها الوزارة لتحديد تكاليف الاستقدام لتنشيتها وإلزام مكاتب الاستقدام بها دون تغييرها مستقبلا.
د. أحمد الفهيد

وقال الدكتور أحمد الفهيد، وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية: إن ارتفاع أسعار الاستقدام في السعودية مقارنة ببعض دول الخليج؛ يأتي بسبب الطلب الكبير على العمالة المنزلية، ما خلق تنافسا كبيرا بين المكاتب المحلية عكس ما هو عليه لدى مكاتب الاستقدام في الدول الأخرى.

وتابع: "دول الخليج ليس لديها طلب كبير يذكر على العمالة المنزلية مقارنة بالسعودية، مبينا أن هذا الأمر من الأسباب الرئيسة خلف ارتفاع الأسعار محليا".

وأوضح أن السعودية "عما قريب ستتفوق على دول المنطقة في تنظيم سوق استقدام العمالة المنزلية"، من خلال خطة وزارة العمل التي ستشرع فيها قريبا لتحديد تكاليف الاستقدام للمكاتب من جميع الدول المرسلة للعمالة.

وقال: "سيكون من ضمن الخطة تحديد أوجه صرف مبلغ الاستقدام الذي سيحصل عليه المكتب لتقديمه للعميل"، مشيرا إلى أنه ستحدد مبررات تكاليف الاستقدام بالتفصيل، من رسوم الفحص الطبي واستخراج الجوازات والتأشيرات، أو في التدريب وخلافه.

وأضاف: "عند تبين حقيقة صرف المبالغ التي تطلبها المكاتب، ستدرس الوزارة تكاليف الاستقدام من كل دولة على حدة لتنشيتها دون أي تغيير في المستقبل".

سنجبر جميع مكاتب الاستقدام المعتمدة في السعودية على أن تعلن عبر موقع "مساند"، تكلفة الاستقدام من جميع الدول التي فتحت أبواب إرسال العمالة إلى السعودية مع مطلع شوال القادم، حيث سيتم استقبال تكاليف الاستقدام من جميع المكاتب ورفعها على موقع "مساند".

وأكد إيقاف الاستقدام في المكاتب التي لن تعلن أسعارها، مضيفا: "إذا أراد العميل أن يستقدم مع الهند مثلا، فإنه سيطلع على الأسعار التنافسية التي ستطرحها المكاتب في موقع مساند ليختار منها الأنسب والأرخص له".

وذكر الفهيد أن جميع مكاتب الاستقدام ستعلن أسعار الاستقدام بدون أي استثناء مع تحديد وقت وصول الخادمة، مشيراً إلى عدم وجود سقف أعلى وأدنى ستحدده الوزارة لأسعار الاستقدام حالياً.

وقال: "التعامل سيتم وفق منظور تنافسي بحث بين المكاتب، ما يوجه العميل إلى التعامل مع المكاتب صاحبة السعر الأقل إلى حين تحديد أسعار الاستقدام بعد اطلاع الوزارة على التكاليف التي تتكبدها المكاتب".

وفي الإطار ذاته، استبعد أن تعمل مكاتب الاستقدام على تشكيل تكتلات للتلاعب بالأسعار أو تحديد سعر موحد مرتفع لوضع العملاء تحت الأمر الواقع.

وقال: "لن يحصل هذا لكون الوزارة ستلزم كل مكتب بوضع تكاليفه الخاصة به والمحددة وفق المبررات التي سترفع للوزارة والتي تحتم على المكتب أن يطلب السعر المطلوب لعملية الاستقدام، كما أن هناك قرابة 300 مكتب مرخص ويستحيل أن يتفقوا على سعر موحد للاستقدام".

ولفت إلى أن الوزارة من خلال جميع اتفاقياتها ضببطت عملية أسعار الاستقدام مع الدول المرسله للعمالة، كاشفاً عن وجود لجنة ثنائية بين الوزارة وبين كل دولة على حدة لضبط تكاليف الاستقدام من الدول المرسله.

وفي الإطار ذاته، أشار إلى أن موضوع السماح للمواطن باستقدام العمالة المنزلية من الدول المجاورة للسعودية "تم طرحه على وزارة العمل، إلا أنه أمر يصعب تحقيقه والعمل به، بسبب اشتراط الدول المرسله للعمالة عدم نقل العمالة المنزلية من مكان وصولها إلى دول أخرى في الخارج".

وتابع: "إضافة إلى أن هذا الأمر تهرب للبر، وهو أمر غير مرغوب فيه حتى عند المنظمات الدولية".

وأكد وجود آلية جيدة لدى وزارة العمل لمتابعة المكاتب ومتابعة تكاليف الاستقدام لديها، والتأخر في وصول العمالة المنزلية في غير موعدها المحدد للعملاء، لافتاً إلى أنها تعمل على حل الإشكاليات التي تواجه المواطنين من جراء عدم التزام بعض المكاتب.



السيطرة على 'فوضى الديون'

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712746.htm>

مكارم صبحي بترجي

الضغوطات اليومية قد تفشل الإنسان في تنظيم حياته؛ لأن معرفة أسباب المشكلة هو الجزء الأكبر، فالتهاون في استغلال الوقت وتضييعه يسبب الفوضى والفشل.. فرغم أن اللحظة التي تمر لن تعود أبداً، والعقل يدرك أن الزمن هو أنفاسه التي تنتردد، وأن الدقيقة إذا مضت وانقضت فهي نقص من حياته، إلا أننا نجد هناك من لا يفرق بين الأهم والأقل أهمية، فيهدر ويفرط في الضروريات والكليات والفرائض والواجبات، ما يتسبب في الدخول بالأزمات المرهقة. سوء التوقيت في إنجاز العمل، إما بتقديمه عن وقته المناسب أو تأخيره عنه، وعدم اكتمال العمل بكثرة الأعباء، والحياة محدودة والإمكانات مثل ذلك، وإذا بالأيام تولت والإنسان يجري وراء سراب.. هذا أمر تورط فيه الكثيرون خصوصاً في «المعاملات المالية»، ما تسبب في الدخول بمنحدر «الديون»، وهو خطر شديد يهدد حياة الكثيرين وخصوصاً المتعثرين؛ لما له من آثار سلبية على الحياة اليومية ويكدر صفوها ويقلق راحتها.. وقد نكون في غنى عن ذلك الأمر، إلا أننا نورط أنفسنا فيه دون سبب، فالكثير منه ليس لقلة الحاجة بل لغياب القناعة، أيضاً حب التقليد للغير على الرغم من أنه كان بالإمكان أن يسلك أحدهم طريقاً آخر يبسر له أموره بشكل أفضل. أحاطب هنا المدين، فهل لنا أن نفكر جيداً في طريق ذي خطوات ثابتة لكي نصل إلى أهدافنا بنجاح، علماً بأن ترتيب العمل عند تنفيذه وإنجازه ترتيباً منطقياً منظماً وعدم الإهمال في إعداد القواعد والأساسات عامل رئيسي في تحقيق الهدف.. ويجب أن يكون ذهنك صافياً بعيداً عن التشبث والخوف مما قد يحدث لك من عدم السداد وأن توقن بأن النجاح حليفك، وهذا لكي تتمكن من إنجاز هدفك وتتخطى أمر الدين في أمان.

فمن هذا المنطلق أوجدت وزارة التجارة والصناعة تشريعا جديدا يهدف إلى تنظيم تحصيل الديون وسلوكيات المحصلين، والقضاء على ما أسمته إساءة الاستخدام من بعض المحصلين، وأعدت الوزارة لائحتين، الأولى لتنظيم نشاط تحصيل الديون، والثانية لسلوكيات المحصلين والشروط الواجب توفرها وآلية التعامل مع المدينين.. وتشرف الوزارة على أعمال المحصلين وتنظيم مهامهم، واشترطت على المحصل عدم التعامل مع المدين بطريقة خادعة أو مضللة أو غير واضحة. شدد التشريع الجديد على تنظيم تحصيل الديون للقضاء على استغلال المماطلين، وحذر من استعمال القوة أو الخداع والتضليل، وأنه لا يجوز الاعتداء على المدين أو استعمال القوة معه أو إيذائه نفسيا أو خداعه أو تضليله أو الإضرار بسمعته أو التشهير به أو النيل من كرامته، سواء أكان ذلك بالقول أو الفعل، وأن يكون الاتصال بالمدين بطريقة واضحة ودقيقة وشفافة. النظام الجديد وضع من الإجراءات ما يحفظ على المدين حياة آمنه تمكن المدين من التفكير بهدوء والتدبر لما من شأنه تسديد ما عليه بانتظام وترشيد إنفاقاته للضروريات.. وأن تعقد النية على سداد دينك، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله».. فيجب ألا تكلف نفسك ما لا تطيق، وعليك بدراسة جدوى أمورك قبل الوقوع في فوضى الديون.



رائدات الأعمال والبنية الاجتماعية السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868081.html

عبد الرحمن العليان

تُعرف البنية الاجتماعية بأنها خصائص ومفاهيم وطرق تفكير اجتماعية معينة تحكم توجهات وتصرفات مجتمع ما، وهي لن تكون موجودة على وضعها الحالي ما لم يعترف المجتمع بها ويضع الثقة فيها، ولو قدر أن المجتمع لم يؤمن بها بالطريقة الحالية، فقد تتجلى هذه المفاهيم في أشكال مختلفة.

الأموال، والمواطنة، والجرائد هي أمثلة واضحة لأي بنية اجتماعية حيث إن المجتمع أعطاهم الثقة كمصدر للقيمة، ومصدر للأمن والانتفاء، ومصدر للمعلومة. وقد طوّر المجتمع هذه الخصائص والمفاهيم للأموال، والمواطنة، والجرائد على مدى طويل من الزمن وغالباً بدعم قانوني. بالمثل، هناك خصائص ومفاهيم بنيت حول المرأة وأخرى حول الرجل في أي مجتمع، ونرى تجليات هذه البنية الاجتماعية في تعاملاتنا اليومية، وممارساتنا الحياتية، كما سنرى في هذا المقال. معظم الفروقات في التعامل أو التعاطي مع المرأة بُنيت على عادات وظروف وثقافة سيطرت على البنية الاجتماعية السعودية في فترة معينة من الزمن، فتخيل — مثلاً — أننا لم نكتشف النفط بهذه الكميات التجارية، هل تعتقد أننا سنعيش مفاهيم اجتماعية تختلف عما نعيشه اليوم؟ هل سنكون أكثر واقعية في التعامل مع قضايا المرأة؟ هل نتوقع أننا سنبنّي مساجد للنساء معزولة تماماً عن الرجال مثلاً؟ هل تعتقد أننا سنبنّي دوائر حكومية نسائية وأخرى رجالية؟ هل بحبوحه الكاش والبترو دولار الذي نعيشه اليوم شجّعنا ووجه تفكيرنا نحو بناء تصورات معينة نحو المرأة؟ وحيث إنني في سياق الحديث عن ريادة الأعمال، يبرز السؤال: هل هذه البنية الاجتماعية تؤثر على رائدات وسيدات الأعمال في السعودية؟ سأحاول الإجابة عن التساؤل أعلاه من خلال الملاحظات الثلاث التالية:

— زاد عدد السجلات التجارية بأسماء نسائية في السعودية من 43 ألف سجل تجاري في عام 2008 إلى أكثر من 100 ألف سجل تجاري في عام 2014 من إجمالي يزيد على 900 ألف سجل تجاري حسب تقرير لجريدة "الجزيرة" بتاريخ 2014/4/28. قد يبدو هذا الرقم مشجعاً للوهلة الأولى نظراً للزيادة في عدد سيدات الأعمال السعوديات اللاتي بدأن بالعمل الحر، لكن ليس عندما نعلم أن ما يزيد على 80 في المائة من هذه السجلات التجارية مملوكة لرجال يستغلون أسماء من يعملون، حيث لا يستطيعون استخراج سجلات تجارية بأسمائهم إما لعدمهم في وظيفة حكومية أو لسبب آخر. يعتقد الرجل السعودي — في الغالب — أنه مسؤول عن الصرف على المرأة سواء كانت زوجة أو أختاً أو أمّاً، وقد يكون هذا جيداً ومطلوباً، لكن المشكلة أن يجبر هذا الاعتقاد إلى أن يستغل الرجل الشخصية الاعتبارية أو القانونية للمرأة، ويمارس التجارة من خلال اسمها، بل وقد يلغي شخصيتها وربما بدون إذنها أو بالإكراه. لا تستطيع المرأة غالباً أن

تعرض على هذه الممارسات لعدة أسباب أهمها اعتمادها الكامل على الرجل — حتى وإن كانت موظفة — بالتدبير وتسيير دفة الحياة، وعدم وعيها بحقوقها الشخصية والقانونية والمتابع التي قد تتعرض لها، وقناعتها بالصعوبات التي قد تعترضها إن قررت أن تخوض تجربة التجارة. يجزني هذا للحديث عن أهلية رائدات الأعمال في السعودية، فعلى الرغم من أن السعودية خملت خطوات حثيثة من أجل تمكين المرأة، إلا أن المرأة في السعودية لا تزال قاصراً أو ناقصة الأهلية عند كثير من الدوائر الحكومية بل والخاصة أحياناً. فمثلاً وعلى الرغم من التطور الذي حصل في تسجيل واستخراج الرخص اللازمة من وزارة التجارة والغرف التجارية، إلا أن المرأة ما زالت في حاجة لوكيل أعمال يقوم بتسهيل أعمالها. قد تكون بعض النساء محظوظات بأزواج أو إخوان أو آباء يدعمونهن لينجحن في عالم الأعمال، لكن هناك المئات أو الآلاف اللاتي لا يجدن ذلك، بل العكس قد يكون صحيحاً بأن يكون "ولي الأمر أو من ينوبه" عالة وحجر عثرة في سبيل نجاح المرأة. إذن المطلوب هنا تشريعات وأنظمة صارمة تعترف بأهلية المرأة الكاملة في السوق وفي ممارسة التجارة.

— هناك 30 امرأة سعودية يشاركن في مجلس الشورى بواقع 20 في المائة من إجمالي عدد الأعضاء، كما يشارك عدد من السيدات في مجالس الغرف التجارية في الرياض وجدة وغيرهما، وهناك العديد من سيدات المجتمع اللاتي يشاركن في المناسبات الثقافية والاجتماعية. لكن التساؤل هو: هل الممارسات العامة في المجتمع تدعم المرأة لتكون رائدة أو سيدة أعمال؟ أعتقد أن الإجابة هي لا، باستثناء عائلات محدودة لها القدرة المادية والمعنوية استطاعت تهيئة البيئة الداعمة والمناسبة لبناتها لدخول مجال الأعمال.

أشار عدد من الدراسات إلى أن حضور المناسبات الثقافية والاجتماعية، والعلاقات الشخصية، والقدرة على التواصل مع الأصدقاء تسهم بشكل كبير في عملية التنبيه للفرص التجارية ولحاجات السوق. كما أن عدداً من الأبحاث أشار إلى ضرورة الوصول للمعلومات بشكل مباشر للتعرف على الفرص التجارية ومن ثم تحويلها إلى مشروع. على الرغم من الجهود التي تبذل في سبيل تمكين المرأة السعودية، إلا أن المرأة السعودية في الغالب لا تستطيع اتخاذ قرار بحضور مناسبة ثقافية أو اجتماعية، بل ولا تستطيع الذهاب لإنهاء أمورها إلا مع سائق.

إن المرأة السعودية قد أعدت ذهنياً ونفسياً ومجتمعياً بل وربما حتى قانونياً لتكون ربة منزل ومربية أبناء فقط — وهي وظيفة جلييلة ولا شك — لكن أدى ذلك إلى تعطيل مصالح وقدرات كبيرة في المجتمع، بل قد أدى لظلم السيدات اللاتي يرغبن في الخروج وطلب الرزق في التجارة. على سبيل المثال: الافتراض والسيناريو السائد في المجتمع هو أن الرجل يخرج ليطلب الرزق ثم يعود ليطعم امرأته وأسرته ومن يعول، لذلك يحتاج الرجل لأن يسوق وأن يسعى في الأرض، بينما تجلس المرأة في المنزل وتعتني به، لذلك فهي ليست في حاجة للقيادة أو للخروج. هذا الافتراض صحيح وينطبق على فئة من سيدات المجتمع، لكن هناك فئات أخرى ترغب في الخروج وخوض تجربة الحياة وطلب الرزق لكن تحتاج للدعم إما بالسماح بقيادة السيارة مع نظام مروري صارم أو بتوفير بدائل مناسبة للتنقل.

- هناك افتراض سائد وقد تكون له مبرراته بأن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، لكن المزعج في هذا الموضوع أن يُنظر للمرأة التي تذهب خارج البيت نظرة دونية، تجعل البعض يتساهل مع من يتحرش بالمرأة، وقد نجد من يضع اللوم — بقصد أو بدون قصد — على المرأة. إن الجلوس في المنزل هو خيار شخصي للمرأة، بينما الأمن من التحرش عند الخروج من المنزل هو قضية مجتمع. لذلك وإذا أردنا أن ندعم ونهيئ بيئة مناسبة لرائدات وسيدات الأعمال السعوديات، أعتقد أننا في حاجة ماسة لقانون يُجرم التحرش ويفرض عقوبات صارمة وحازمة على من يقوم بهذا العمل المشين. لا شك أن رائدات وسيدات الأعمال يستطعن المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمع، والمحافظة عليه، وتقليل نسبة البطالة، بل حتى رفع مستوى الوعي لجميع فئات المجتمع، فليست المرأة المهمشة التي تؤدي أدواراً ثانوية وتشعر بأنها عالة مثل المرأة التي تؤدي أدواراً رئيسة وتشعر بحاجة المجتمع وتقديره لها. إننا في حاجة ماسة لمراجعة شاملة وتصحيح متوازن للمفاهيم والعادات التي أدت إلى تعطيل أو إبطاء دور رائدات وسيدات الأعمال، وذلك من أجل تحقيق التوازن المجتمعي المطلوب، وإعادة بناء الثقة بالمرأة السعودية.

قنبلة الظلم يا "نزاهة"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22211>

صالح الحمادي

المواطن البسيط غسل يده من هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، وعرف أن هوامير عقود الباطن، وأصحاب الشبوك، وكُتاب العدل مصدري الصكوك بعد صلاة الجمعة أو بعد منتصف الليل، لا يمكن السيطرة عليهم، والدليل تصريحات شريف النزاهة بأن بعض الوزارات وبعض الجهات لا ترد على استفسارات الهيئة. ما دامت الحقيقة ماثلة أمامنا، وثبت بالأدلة القطعية عجز "نزاهة" عن تجفيف منابع "الفساد"، فعلى الأقل الاتجاه لحماية الوطن من قنبلة "الظلم" التي تهدد أمنه واستقراره ورخاءه. هذه "القنبلة" تتمثل في طوابير العمالة التي تعيش بيننا، ولا تحصل على حقوقها المالية من بعض الشركات والمؤسسات، وحتى من بعض الأفراد، لا بد من التعامل بحذر بالغ مع هذه القنابل الموقوتة.

"نزاهة" لا تستطيع حمايتنا من "الهوامير" فهل تنقل نشاطها لحماية الوطن من مخاطر "الظلم"؟ نعم، هل تنقل نشاطها لتصبح لجنة عمالية بدلا من هيئة، وتقف بفرقها الميدانية على قضايا العمالة التي تقف عاجزة عن الحصول على حقوقها المالية، في ظل عجرفة وغرور وكبرياء البعض وليس الكل؟ لو استطاعت "نزاهة" إعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه لحمت الوطن من أخطر قنبلة اجتماعية، ولخلصت ذمتها على الأقل من الأمانة التي حملتها، بعد أن تبرأت منها السماوات والأرض والجبال. طوابير من العمالة التي شقيت وتعبت وتغربت تقف على بوابات اللجان العمالية شهورا وسنين؛ للحصول على حقوقها ونحن نتربع أمام المواعيد يوميا كيف يستقيم "العدل" وهو أساس التعايش البشري؟ كل من أسهم في توليفة هذه "القنبلة" عليه أن يعرف أن يوم العدل على الظالم أشد من يوم الجور على المظلوم. يقول جان جاك روسو: "حين أرى الظلم في هذا العالم.. أسلي نفسي دوما بالتفكير في أن هناك جهنم تنتظر هؤلاء الظالمين".

"قوى المرأة" يشيد بمشروع قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم السابع الخميس 19 رمضان 1435 هـ - 17 يوليو 2014م

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1778077#.U8dzU2Nh_IU

أش /

أشادت اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة بجهود المجلس القومى لحقوق الإنسان فى إعداد مشروع قانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء مجلس قومى يختص بشئونهم. وأكد مقرر اللجنة التشريعية المستشار سناء خليل، فى تصريح له، اليوم الأربعاء، أن مشروع هذا القانون له أهمية كبرى فى ظل المستجدات الإقليمية والدولية والتي تستوجب إعداد التشريعات اللازمة للوفاء بالتزامات مصر الدولية فى هذا المجال.

وأشار إلى أن اللجنة قد وضعت بعض الملاحظات على مشروع هذا القانون بهدف الوصول إلى مشروع قانون يلبي جميع الالتزامات الحالية، ويعمل على تحقيق الطموحات الوطنية التي تبنتها مصر ونادت بها ثورتا يناير 2011، ويونيو 2013.

وأبدت اللجنة بعض الملاحظات على مشروع القانون المذكور عملا بمواد الاتفاقية الدولية، ومنها "تضمين المشروع النص على آلية تجمع المجالس القومية المعنية (حقوق الإنسان - المرأة - الطفل مع المجلس المقترح للإعاقة) لتوحيد الجهود والاستراتيجيات والخطط وإيجاد التكامل المنشود بينها، استحداث فصل جديد خاص بالنساء ذوي الإعاقة يتضمن أوجه الحماية الخاصة بهن واحتياجاتهن المعيشية والإنسانية، والنص على أن يكون نصف أعضاء المجلس القومى المقترح وصندوق التأمين من النساء، تضمين باب الحماية القانونية جرائم الاستغلال والعنف والاعتداء التي يتعرض لها الأطفال والنساء بصفة خاصة".

واقترحت اللجنة التشريعية بالمجلس بتشكيل لجنة مشتركة بين المجالس القومية المعنية من المتخصصين لإجراء المراجعة النهائية لمشروع القانون. يذكر أن المجلس القومى لحقوق الإنسان كان قد أرسل مسودة مشروع القانون للمجلس القومى للمرأة لإبداء الرأى وإعداد بعض الملاحظات عليه.



كاريكاتير



بيع

www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 19 رمضان 1435 هـ -
17 يوليو 2014 م
<http://www.alriyadh.com/953296>



منار
@Manal55r

ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 19 رمضان 1435 هـ -
17 يوليو 2014 م
<http://www.al-jazirah.com/2014/20140717/cartoon.htm?car=mn>

--	--